

الوعد الخيالي في 2020.. أطلقه بن سلمان حول النفط وكذّبه الواقع



التغيير

"لو توقفنا عن إنتاج النفط في 2020 نستطيع أن نعيش"، كانت هذه المقولة جزءاً من مقابلة أجراها ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان مع تركي الدخيل على قناة "العربية"، قبل إطلاق المملكة رؤية 2030.

وظهر بن سلمان خلال الحوار التلفزيوني الأول له متحمساً ومطلقاً الوعود للسعوديين بقرب انتهاء اعتمادهم على النفط من خلال فتح استثمارات جديدة، ولكن الرياح لم تأت كما اشتهى ولي العهد، وشهدت بلاده هزات سياسية واقتصادية جعلتها تتراجع إلى الوراء سنوات.

وكانت آخر مؤشرات عدم صدق وعد بن سلمان الذي قطعه للسعوديين هو وجود عجز لموازنة المملكة في 2020، بـ187 مليار ريال (49.86 مليار دولار) من 131 مليار ريال متوقعة (34.93 مليار دولار) في 2019، مع تضرر الإيرادات من جراء تراجع أسعار النفط.

وتوقع وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، خلال مؤتمر صحفي عقده في (نوفمبر الماضي)، أن يرتفع الدين العام في 2020 إلى 26% من الناتج المحلي الإجمالي، عند 754 مليار ريال (201 مليار دولار)، مقابل 678 مليار ريال (180.8 مليار دولار)، أو 24% من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعة في 2019.

انخفاض النمو

ويتوقع تقرير موازنة عام 2020 أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي النفطي عام 2019 مقارنة بعام 2018 من جراء التزام المملكة باتفاقيات "أوبك بلس".

وقدر التقرير الإيرادات غير النفطية للمملكة في عام 2020 بـ 320 مليار ريال (85 مليار دولار) بزيادة قدرها 1.6%، وكانت هذه الإيرادات في عام 2019 قد بلغت 315 مليار ريال (84 مليار دولار).

مستنقع الاقتصاد النفطي

ولم تنجح المملكة في الخروج من عباءة الاقتصاد النفطي، كما يقول المحلل الاقتصادي محمد الشهري، حيث توقعت السعودية أن يصل مبلغ الإيرادات النفطية خلال 2020 إلى 513 مليار ريال (163.8 مليار دولار)، من أصل مجموع إيرادات يبلغ 833 مليار ريال (222.1 مليار دولار).

وأوضح الشهري في حديثه أن "هذه الأرقام تشير إلى أن عائدات النفط ما زالت تشكل ما يزيد على 60% من إيرادات السعودية، وهذا دليل على فشل حكومة آل سعود في الخروج من مستنقع الاقتصاد النفطي، وابتعادها عن النجاح في تنفيذ رؤية 2030 التي تعتمد بشكل أساسي على تحويل الاقتصاد بشكل شبه كلي للاعتماد على الإيرادات غير النفطية".

ولم يستطع آل سعود تحصيل إيرادات غير نفطية، وهو ما دفعها إلى اللجوء إلى فرض ضرائب ورسوم وغرامات منذ 2017 لتحقيق من خلالها زيادة بنحو 2.5%، وفق حديث الشهري.

الإذاعة الدولية لألمانيا "دويتشه فيله" أكدت حديث الشهري، من خلال قولها إن الرياض تمكنت من سد قسم كبير من عجز موازنتها خلال الأعوام الماضية عن طريق وسائل متعددة؛ أبرزها فرض ضرائب ورسوم جديدة، إضافة إلى الاقتراض، ومصادرة أموال أمراء وأثرياء ورجال أعمال متهمين بالفساد.

وذكرت أن عوائد هذه الخطوات الضريبية لا تكفي لتغطية نفقات الدولة المتزايدة، وخاصة بمجال التسليح

والأمن، الذي أنفقت عليه المملكة خلال العامين الماضيين أكثر من 120 مليار دولار، لتحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا.

وتوقع تقرير الإذاعة الألمانية فرض المزيد من الضرائب ورفع الدعم الحكومي عن خدمات وسلع؛ من أبرزها مصادر الطاقة، إضافة إلى خصخصة أجزاء إضافية من شركة أرامكو ومؤسسات حكومية أخرى.

محمد الشهري توقع أيضاً في حديثه أن تحمل الحكومة السعودية جزءاً كبيراً من عجز موازنتها ونفقاتها على المواطنين؛ من خلال فرض ضرائب جديدة ورفع الدعم عن خدمات وسلع رئيسية مثل المحروقات.

رؤية 2030 نحو الفشل

ويبدو أن المشاريع الطموحة لرؤية 2030 ستكون ضحية فشل سياسات المملكة الاقتصادية، فبحسب ما ذكرت وكالة "بلومبيرغ" الاقتصادية الأمريكية، فإن ولي العهد غير راضٍ عن سير عملية تنفيذ مشاريع الرؤية، ويرى أن هناك حاجة لإعادة النظر فيها.

ونقلت الوكالة عن وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، قوله: إن "مراجعة خطة 2030 تجري كل عام بناء على المعطيات المستجدة، ومن تبعات ذلك خفض البرامج والمشاريع ودمجها أو تعديلها، إضافة إلى استبدال مجالس إدارتها".

وخلال الأعوام القليلة الماضية واجه اقتصاد آل سعود العديد من الضربات التي تسببت بهبوط جميع مؤشرات، تمثل أبرزها في الضربات الهجومية التي تعرضت لها شركة "أرامكو" في سبتمبر 2019، وتعطيل نصف الإنتاج النفطي السعودي.

ومن الضربات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصادياً هو خفض وكالة "فيتش"، في أكتوبر الماضي، التصنيف الائتماني لشركة "أرامكو" السعودية من (A+) إلى (A).

وأخذت الوكالة الدولية في الحساب في خفضها تصنيف "أرامكو" التوترات الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة، وكذلك استمرار عجز الموازنة في البلاد من بين عوامل أخرى.

وعكس طرح أرامكو للاكتتاب العام، المتعثر، في (نوفمبر الماضي)، أحد مؤشرات وتأكيدات فشل "رؤية 2030"، إذ لم تكن الأرقام التي تم طرحها قريبة من تطلعات ولي العهد.

وقررت الشركة بيع 1.5% من أسهمها بناء على نطاق سعري للسهم الواحد بين 30 و32 ريالاً (8 دولارات و8.5 دولار)، بعد تأجيله مرّتين، ما يعني أنها ستحصّل 24 مليار دولار على الأقل من البيع، وهو ما يشكل إحباطاً حقيقياً لخطط بن سلمان.

وجاء نطاق سعر الأسهم مخالفاً للخطط الأصلية التي كان قد أعلن عنها وطمح إليها بن سلمان في عام 2016، إذ تمتلك أرامكو 200 مليار سهم، ما يعني أن قيمتها تحددت بين 1.6 و1.71 تريليون دولار، وهو أقل من عتبة تريليوني دولار.

ووفق التحليلات المحاسبية فإن السعر المقيّم من طرف ولي العهد السعودي، البالغة قيمته تريليوني دولار، مبالغ فيه، حيث تشير تلك التقارير إلى أن القيمة الحقيقية 1.5 تريليون فقط. وفي ظل توجهه العالم نحو الطاقة النظيفة، واستمرار معاناة معظم شركات البترول العملاقة وخضوعها لسيطرة الدولة؛ فإن استثمار 1.5 تريليون في هذا المجال يعتبر مخاطرة.